

Distr.: General
12 October 2022
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان

الدورة الحادية والخمسون

12 أيلول/سبتمبر - 7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البنادان 2 و10 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

المساعدة التقنية وبناء القدرات

تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 33/45 والتقدم المحرز والنتائج المحققة في مجال التعاون التقني وبناء القدرات من أجل تعزيز حقوق الإنسان و حمايتها في الفلبين

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان*

موجز

يفحص هذا التقرير تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 33/45 والتقدم المحرز والنتائج المحققة في مجال التعاون التقني وبناء القدرات من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الفلبين، بما في ذلك من خلال برنامج مشترك للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان يجري تنفيذه مع حكومة الفلبين والشركاء الوطنيين. وتقدم المفوضية السامية توصيات تهدف إلى تشجيع اتباع نهج تحويلي في تنفيذ الإصلاحات القائمة على حقوق الإنسان، وتعزيز ثقافة مؤسسية تقوم على احترام حقوق الإنسان، وضمان العدالة والإنصاف للضحايا، والمساهمة في منع تكرار الانتهاكات.

* قُدِّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لكي يتضمن أحدث المعلومات.



الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً - مقدمة

- 1- يتضمّن هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 33/45⁽¹⁾، معلومات محدّثة عن تنفيذ هذا القرار والتقدم المحرز والنتائج المحققة في مجال التعاون التقني وبناء القدرات من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في الفلبين، منذ اعتماد القرار في تشرين الأول/أكتوبر 2020.
- 2- وواصلت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية) أنشطة التعاون التقني، بما في ذلك من خلال برنامج مشترك جديد للأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان⁽²⁾، وشمل هذا التعاون وزارة العدل، ووزارة الداخلية والحكم المحلي، والشرطة الوطنية الفلبينية، ومركز إدارة البرامج التابع لمجلس مكافحة الإرهاب، وهيئة العقاقير الخطرة، وأمانة اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين، وجهات حكومية أخرى، والمجتمع المدني، وجهات فاعلة أخرى. وتعرب المفوضية السامية لحقوق الإنسان عن امتنانها للحكومة لتعاونها في إعداد هذا التقرير. وقدمت الحكومة في 6 و 27 تموز/يوليه و 30 آب/أغسطس 2022 معلومات كتابية رداً على قائمة من الأسئلة، كما قدمت تعليقات على التقرير.

ثانياً - السياق

- 3- أُجريت الانتخابات الرئاسية في الفلبين في 9 أيار/مايو 2022. وتولّى الرئاسة فرديناند ماركوس جونيور فيما تولّت نيابة الرئاسة سارة ز. دوتيرتي. وتسلمت الإدارة الجديدة مقاليد السلطة في 30 حزيران/يونيه 2022.
- 4- ولا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) تؤثر سلباً على حالة حقوق الإنسان في الفلبين. وقد أثرت تدابير الإغلاق الشامل المطوّلة وإغلاق المدارس والآثار الاقتصادية والانخفاض الحاد في التحويلات المالية تأثيراً خاصاً في الفئات السكانية الضعيفة على نحو خاص، بمن في ذلك الشباب والنساء والعمال الفلبينيون في الخارج. وتسببت الجائحة مع النقص في العاملين الصحيين في تفاقم الضغوط على نظام الرعاية الصحية. وقدم فريق الأمم المتحدة القطري الدعم إلى الحكومة من خلال تنفيذ الإطار الاجتماعي والاقتصادي وبناء السلام من أجل التعافي من جائحة كوفيد-19 في الفلبين⁽³⁾.
- 5- وكان لإنفاذ القيود المتصلة بجائحة كوفيد-19 تأثير أيضاً في الحقوق المدنية والسياسية، إذ وردت تقارير عن تقييد حرية التنقل والحق في تكوين الجمعيات سلمياً⁽⁴⁾. وأعرب المفوضية السامية لحقوق الإنسان والعديد من المقررين الخاصين للأمم المتحدة عن قلقهم إزاء استخدام ضباط الشرطة المزعوم للقوة الفتاكة في تنفيذ التدابير المتصلة بكوفيد-19⁽⁵⁾. ورُفعت معظم القيود المفروضة منذ ذلك الحين.

(1) شجع المجلس، في ذلك القرار، حكومة الفلبين على معالجة المسائل التي أُثيرت في تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (الوثيقة A/HRC/44/22).

(2) انظر الفقرة 11 أذناه. إذ يشير هذا التقرير إلى الأنشطة المنجزة في البرنامج المشترك لحقوق الإنسان، فإن هذا البرنامج ليس كياناً منفصلاً بل تنفذه أربعة كيانات تابعة للأمم المتحدة، إلى جانب الحكومة والشركاء الوطنيين.

(3) انظر: https://philippines.un.org/sites/default/files/2021-11/UN%20Socioeconomic%20and%20Peacebuilding%20Framework%20Final_1.pdf

(4) انظر: <https://chr.gov.ph/statement-of-chr-spokesperson-atty-jacqueline-ann-de-guia-on-the-arrest-of-8-> <https://chr.gov.ph/wp-content/uploads/2022/05/CHR-Report-Addressing-Inequality-During-the-Pandemic.pdf>؛ انظر الرابط protesters-in-up-cebu-due-to-alleged-violation-of-quarantine-rules/

(5) البلاغ PHL 2/2020. متاح في: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25323>

وانظر أيضاً: <https://news.un.org/en/story/2020/04/1062632>

6- ولا يزال لعوامل تغير المناخ والظواهر الجوية القسوى تأثيرها أيضاً في التمتع بحقوق الإنسان. ففي كانون الأول/ديسمبر 2021، ضرب إعصار راي (المعروف محلياً باسم أوديت) الفلبين، مما أثر على ما يقرب من 12 مليون شخص في 11 منطقة من أصل 17 منطقة في البلد. وبلغ إجمالي عدد النازحين 3,9 ملايين شخص، منهم 6 800 نازح حتى منتصف حزيران/يونيه 2022⁽⁶⁾. وحتى تموز/يوليه 2022، وفّرت جهود الاستجابة إلى حالات الطوارئ التي بذلتها الحكومة والأمم المتحدة ومختلف الشركاء في المجال الإنساني مساعدات لإنقاذ حياة أكثر من مليون شخص⁽⁷⁾. وواصل الشركاء في المجال الإنساني العمل مع السلطات الوطنية والمحلية لضمان إيجاد حلول طويلة الأجل للمجتمعات المتضررة وبناء القدرة على الصمود في وجه الصدمات في المستقبل، بما في ذلك من خلال العمل الاستباقي.

7- ولا تزال النزاعات المسلحة الداخلية الجارية، بما في ذلك النزاعات مع الحزب الشيوعي الفلبيني والجيش الشعبي الجديد⁽⁸⁾، تؤثر في حقوق الإنسان، ويُزعم ارتكاب انتهاكات وتجاوزات لهذه الحقوق. ويتسبب عدم المساواة والتهميش الاجتماعي، بما في ذلك مصادرة الأراضي والنقص المستمر في إمكانية الحصول على الخدمات وأوجه التحيز بين الفئات الديمغرافية⁽⁹⁾، في تأجيج عدم الاستقرار الاجتماعي والصراعات⁽¹⁰⁾. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، اعتمدت الحكومة نصاً تشريعياً يمدد الفترة الانتقالية في إطار اتفاقية السلام في منطقة بانغسامورو المتمتعة بالحكم الذاتي في مينداناو المسلمة من عام 2022 إلى عام 2025⁽¹¹⁾.

8- وانتهت فترة ولاية رئاسة لجنة حقوق الإنسان في الفلبين البالغة سبع سنوات في 5 أيار/مايو 2022⁽¹²⁾. ولم تعين الإدارة الجديدة قيادة جديدة. ومن المقرر أن يستمر الأعضاء الجدد في العمل حتى عام 2029 بعد تعيينهم. واللجنة معتمدة ضمن الفئة "ألف" بموجب المبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (مبادئ باريس).

9- وفي 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، طلبت الحكومة إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية إرجاء تحقيقاته في الجرائم ضد الإنسانية المزعوم ارتكابها في الفلبين في الفترة ما بين 1 تشرين الثاني/نوفمبر 2011 و16 آذار/مارس 2019 في سياق "الحرب على المخدرات"، بالنظر إلى التحقيقات والإجراءات التي تضطلع بها الحكومة في الجرائم المزعومة ذات الصلة. وفي 24 حزيران/يونيه 2022، طلب المدعي العام رسمياً إلى الدائرة التمهيدية للمحكمة الجنائية الدولية الحصول على إذن لاستئناف

(6) انظر: <https://reports.unocha.org/en/country/philippines>.

(7) انظر: <https://philippines.un.org/en/191082-un-and-humanitarian-partners-support-1m-odette-affected-persons-last-six-months-recovery#:~:text=MANILA%2C%2020%20July%202022%2D%2D,assistance%20to%20over%20a%20million>.

(8) في كانون الأول/ديسمبر 2017، صنّف الرئيس الفلبيني آنذاك، رودريغو دوتيرتي، الحزب الشيوعي الفلبيني وجناحه العسكري، أي الجيش الشعبي الجديد، منظمين إرهابيين. وصنّفت أيضاً بعض الدول الأخرى الحزب الشيوعي الفلبيني والجيش الشعبي الجديد منظمين إرهابيين.

(9) انظر: https://philippines.un.org/sites/default/files/2021-11/UN%20Socioeconomic%20and%20Peacebuilding%20Framework%20Final_1.pdf.

(10) انظر: <http://chr.gov.ph/wp-content/uploads/2020/10/The-Haran-Report-2019-FINAL-REY-2019-12-04.pdf>.

(11) قانون الجمهورية رقم 11593.

(12) انظر: <https://chr.gov.ph/chr-announces-the-appointment-of-new-chairperson>.

تحقيقاته في الحالة السائدة في الفلبين⁽¹³⁾. ولا تزال الدعاوى القضائية بشأن هذه المسألة مستمرة. وفي 1 آب/أغسطس 2022، أعلنت الإدارة الجديدة أنها لن تتضمن مجدداً إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية⁽¹⁴⁾.

ثالثاً - التقدم المحرز في تنفيذ قرار مجلس حقوق الإنسان 33/45 والتقدم المحرز والنتائج المحققة في مجال التعاون التقني وبناء القدرات من أجل تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

10- شجع مجلس حقوق الإنسان، في قراره 33/45، الحكومة على معالجة المسائل التي أثرت في تقرير المفوضة السامية⁽¹⁵⁾ والتحديات المتبقية الأخرى فيما يتعلق بحالة حقوق الإنسان في جميع أنحاء البلد. كما أحاطت علماء ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المقترح بشأن حقوق الإنسان والرامي إلى تقديم المساعدة التقنية وبناء القدرات فيما يتعلق بأمور منها تدابير التحقيق والمساءلة المحلية، وجمع البيانات عن مزاعم انتهاكات الشرطة، والحيز المدني والعمل مع المجتمع المدني ولجنة حقوق الإنسان، والآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة، وتشريعات مكافحة الإرهاب، والنهج القائمة على حقوق الإنسان لمراقبة المخدرات. ويفحص الفرع التالي التقدم المحرز والتحديات القائمة في كل من هذه المجالات الستة، بوصفها أيضاً محور تركيز البرنامج المشترك لحقوق الإنسان.

11- وفي 22 تموز/يوليه 2021، وقّع كلٌّ من وزير العدل ووزير الخارجية والمنسق المقيم الاتفاق الإطاري لبرنامج مشترك بشأن حقوق الإنسان مدته ثلاث سنوات، بحضور ممثل عن لجنة حقوق الإنسان في الفلبين. وجاء التوقيع عقب مشاورات مكثفة عُقدت في الفترة ما بين تشرين الأول/أكتوبر 2020 وتموز/يوليه 2021، مع ممثلين للحكومة ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين والمجتمع المدني. وفي اجتماع مع المنسق المقيم في 10 حزيران/يونيه 2022، أعرب الرئيس آنذاك عن دعمه لمواصلة تنفيذ البرنامج المشترك.

12- ويجمع البرنامج المشترك لحقوق الإنسان، الذي يتّسم بهيكل إدارة تشاوري، بين مختلف الأطراف المعنية، بما في ذلك الوكالات الحكومية، ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين، ومنظمات المجتمع المدني والشركاء في التنمية⁽¹⁶⁾. وعقدت اللجنة التوجيهية للبرنامج المشترك، المسؤولة عن التوجه الاستراتيجي العام للبرنامج، اجتماعها الأولي في 20 كانون الأول/ديسمبر 2021، واعتمدت خطة العمل للمرحلة الأولى من البرنامج. ومن المقرر أن تجتمع ستة أفرقة عاملة تقنية شهرياً لمناقشة التقدم المحرز في تنفيذ المجالات الرئيسية. ويشترك في رئاسة كل فريق عامل تقني كيانٌ مشارك تابع للأمم المتحدة وجهة حكومية نظيرة، بمشاركة ممثلين عن الوكالات الحكومية ذات الصلة، ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين، والمجتمع المدني بوصفهم أعضاء كاملتي العضوية. وفي بعض الحالات، أدت صعوبات التوصل إلى

(13) انظر: <https://www.icc-cpi.int/news/statement-prosecutor-international-criminal-court-karim-khan-> (13)
qc-following-application-order

(14) انظر: <https://www.pna.gov.ph/articles/1180284>

(15) A/HRC/44/22

(16) يضطلع بتنفيذ البرنامج المشترك لحقوق الإنسان كلٌّ من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومكتب مكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة. ويجري تنفيذه بالتعاون مع وزارة العدل، وأمانة اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان، ووزارة الداخلية والحكم المحلي، والشرطة الوطنية الفلبينية، والهيئة المعنية بالعقاقير الخطرة، ووزارة الصحة، ومركز إدارة البرامج التابع لمجلس مكافحة الإرهاب، ومكتب إدارة السجون والجزاءات، ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين. وتعدّ منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية شركاء أساسيين في التنفيذ.

توافق في الآراء بشأن مشاركة المجتمع المدني إلى التأخير في إنشاء الأفرقة العاملة. وأُنشئت، حتى 1 تموز/يوليه 2022، ثلاثة أفرقة عاملة تقنية تجتمع بانتظام.

13- وتبلغ الميزانية الإجمالية الثلاثية السنوات للبرنامج المشترك لحقوق الإنسان 10 212 314 دولاراً. وحتى 30 حزيران/يونيه 2022، بلغ مجموع المساهمات المقدّمة من الشركاء 2 879 616 دولاراً⁽¹⁷⁾. وانضم إلى الفلبين شركاء مساهمون آخرون هم أستراليا، وألمانيا، وأيرلندا، وجمهورية كوريا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، والنرويج، وهولندا. ووردت أيضاً تعهدات بالتبرّع من الاتحاد الأوروبي أيضاً. وتدار غالبية مصادر تمويل البرنامج من خلال آلية صندوق استثماري متعدد الشركاء. وأجرت الأمم المتحدة تقييماً للمخاطر فيما يتعلّق بالبرنامج المشترك وطبقت سياسة بذل العناية الواجبة في مراعاة حقوق الإنسان وفقاً للشروط الخاصة بها.

ألف - تدابير التحقيق والمساءلة على الصعيد المحلي

14- شدّد مجلس حقوق الإنسان، في قراره 33/45، على أهمية أن تكفل حكومة الفلبين المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وأن تُجري، في هذا الصدد، تحقيقات مستقلة وكاملة وشفافة، وأن تقاضي جميع مرتكبي الجرائم الخطيرة، بما فيها انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وفقاً للأصول المرعية في المحاكم الوطنية وعلى نحو يمتثل امتثالاً تاماً للالتزامات الفلبين الدولية في مجال حقوق الإنسان.

15- وأطلقت الحكومة بعض المبادرات بهدف تعزيز المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان. إلا أنّ وصول ضحايا انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان إلى العدالة لا يزال محدوداً للغاية. ولا تزال أوجه القصور المؤسسية والهيكلية في إنفاذ القانون والجهاز القضائي قائمة، على الرغم من الجهود المبذولة لمعالجة بعض القضايا في هذا المجال. وتشمل أوجه القصور هذه الرقابة المحدودة على التحقيقات في مجال حقوق الإنسان، وعدم كفاية القدرة على التحقيق والتعاون فيما بين الوكالات، ومحدودية قدرة علم الأدلة الجنائية، إضافة إلى الإجراءات القضائية المطوّلة. وما يؤثر على مشاركة الضحايا أيضاً هو عدم كفاية إجراءات دعم الضحايا والشهود وحمايتهم والخوف من الانتقام.

16- واتخذت الحكومة خطوات أولية نحو التحقيق في بعض حالات القتل في سياق عمليات مكافحة المخدرات، إلا أنّ تلك الخطوات لم تسفر عن إدانات خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي حزيران/يونيه 2020، أعلن وزير العدل آنذاك، ميناردو جيفارا، عن إنشاء فريق استعراض مشترك بين الوكالات لاستعراض 5 655 عملية لمكافحة المخدرات تخلّلتها حالات وفاة⁽¹⁸⁾. غير أنّ وزارة العدل واجهت عقبات في عملية الاستعراض، بما في ذلك عدم توفّر السجلات ذات الصلة وتعذر الوصول إليها. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2021، نشرت الوزارة قائمة أولية تضم 52 حالة جرى استعراضها ومن ثمّ تسليمها إلى المكتب الوطني للتحقيقات الجنائية⁽¹⁹⁾. وفي 3 آب/أغسطس 2022، أبلغت الحكومة المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة بإضافة 250 حالة جديدة إلى الحالات الاثنتين والخمسين (52) السابقة، فيما يتعلق بوفيات ناجمة عن عمليات مكافحة العقاقير غير المشروعة في لوزون الوسطى استعرضها الفريق، وبإحالة ملفاتها إلى المكتب الوطني للتحقيقات الجنائية⁽²⁰⁾. وفي 17 آب/أغسطس، أشار وزير العدل إلى إحالة سبع

(17) كانت المساهمات المتوقعة في البرنامج المشترك 7 978 811 دولار من الشركاء المساهمين و2 233 503 دولار من منظمات الأمم المتحدة المشاركة.

(18) انظر: https://www.doj.gov.ph/news_article.html?newsid=661.

(19) انظر: <https://www.pna.gov.ph/articles/1157212>.

(20) معلومات قدّمتها الحكومة في 3 آب/أغسطس 2022.

قضايا تشمل ما لا يقل عن 25 ضابطاً للملاحقة القضائية؛ ولا تزال قضيتان من هذه القضايا قيد النظر أمام المحكمة وقد صدرت لوائح اتهام في حق تسعة من ضباط الشرطة⁽²¹⁾. وصدرت أيضاً مذكرات توقيف في حق ثلاثة من ضباط الشرطة المشتبه في ارتكابهم جريمة قتل ديبغو بيلو ديلافوينتي. ومع ذلك، أعربت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين، في 6 تموز/يوليه 2022، عن قلقها إزاء التأخير في تنفيذ مذكرات التوقيف⁽²²⁾. وحتى نهاية تموز/يوليه 2022، لم يصدر حكم بالإدانة في أي من القضايا البالغ عددها 52⁽²³⁾. ولا يزال الشفافية والتدقيق العام يشكلان تحدياً في عمليات التحقيق ونتائجها.

17- وجرى توجيه تهمة في قضية أخرى تتعلق بالمخدرات: ففي 25 آب/أغسطس 2021، اتهم سبعة من ضباط الشرطة من قسم الاستخبارات، في وحدة مكافحة المخدرات، في سان خوسيه ديل مونتي، بولاكان، بارتكاب أعمال توقيف تعسفي واقتل لستة رجال خلال عملية لمكافحة المخدرات في عام 2020. وأفيد بأن هؤلاء الضحايا اعتُقلوا أثناء مرورهم بجوار منزل أحد المشتبه فيهم وقُتلوا في وقت لاحق. وفي حين ادّعى ضباط الشرطة أن المذكورين كانوا قد قاوموا الاعتقال، فقد كشف التحقيق عن صورة لهم وهم مكبلو الأيدي من الخلف في مركز الشرطة قبل مقتلهم⁽²⁴⁾.

18- وأُنشئت في عام 2012 اللجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بحوادث القتل خارج نطاق القانون والاختفاء القسري والتعذيب وغير ذلك من الانتهاكات الجسيمة لحق الأشخاص في الحياة والحرية والأمن (الآلية AO35)، للتحقيق في قضايا العنف السياسي التي لم تسو بعد⁽²⁵⁾، بما في ذلك حالات قتل مدافعين عن حقوق الإنسان وناشطين بيئيين تندرج ضمن صلاحيتها⁽²⁶⁾. وتشير المعلومات الحكومية إلى أن الآلية AO35 كانت، حتى آب/أغسطس 2022، تحقق في 386 قضية تشمل غالبيتها عمليات قتل.

19- وفي 7 آذار/مارس 2021، قُتل تسعة أشخاص في عمليات مشتركة للشرطة والجيش في جنوب لوزون بناءً على مذكرات تفتيش صادرة في سياق حملة مكافحة تمرد الجيش الشعبي الجديد. وكان من بين القتلى المدافعون عن حقوق الإنسان إيمانويل أسونسون، وأنا ماريث ليميتا إيفانجليستا، وأرييل إيفانجليستا، وملفين داسيغاو، ومارك لي كوروس باكاسنو. كما قُتل اثنان من المدافعين عن حقوق الشعوب الأصلية وآخران من المدافعين عن الحق في السكن⁽²⁷⁾. وفي كانون الأول/ديسمبر 2021 وكانون الثاني/يناير 2022، وُجّهت تهمة بالقتل إلى 34 ضابطاً في الشرطة بسبب مقتل ثلاثة من الناشطين التسعة. وأفيد بأن المكتب الوطني للتحقيقات خلص إلى أن الضباط كانت لديهم نية القتل العمد أثناء العملية الدموية التي نفذتها الشرطة⁽²⁸⁾. وحتى تموز/يوليه 2022، لم يكن معروفاً ما إذا كان ضباط الشرطة قد احتجزوا أم لا. وفي 3 آب/أغسطس 2022، أفادت الحكومة بأن الآلية AO35 أكملت مؤخراً

(21) معلومات قدمتها الحكومة في 30 آب/أغسطس 2022.

(22) انظر: <https://chr.gov.ph/statement-of-chr-executive-director-atty-jacqueline-ann-de-guia-on-the-delay-in-the-implementation-of-the-arrest-warrant-for-those-accused-in-the-killing-of-businessman-diego-bello-lafuente/>

(23) وانظر: <https://idpc.net/alerts/2021/10/statement-on-the-human-rights-situation-in-the-philippines-human-rights-council-48th-session>

(24) انظر: <https://www.pna.gov.ph/articles/1152132>

(25) انظر: <https://www.officialgazette.gov.ph/2012/11/22/administrative-order-no-35-s-2012>.

(26) لا تندرج عمليات القتل التي تحدث أثناء عمليات مكافحة المخدرات عموماً ضمن اختصاص الآلية AO35.

(27) انظر: <https://www.ohchr.org/en/2021/03/press-briefing-notes-philippines?LangID=E&NewsID=26865>

(28) انظر: <https://chr.gov.ph/statement-of-chr-spokesperson-atty-jacqueline-ann-de-guia-welcoming-the-dogs-preliminary-investigation-on-the-batangas-couple-killed-on-bloody-sunday-raids/>

تحقيقها في حالات القتل المشار إلى حدوثها في جنوب لوزون وأنها ستباشر قريباً إجراءات ضد عدد من موظفي إنفاذ القانون المشاركين في تنفيذ مذكرات التوقيف التي أدت إلى عمليات القتل⁽²⁹⁾.

20- ووردت أيضاً تقارير عديدة بشأن انتهاكات ارتكبتها أعضاء في الحزب الشيوعي الفلبيني والجيش الشعبي الجديد. وفي الفترة من 1 كانون الثاني/يناير 2020 إلى 31 أيار/مايو 2022، أبلغت القوات المسلحة الفلبينية عن 749 حالة تتعلق بانتهاكات ارتكبتها جماعات مسلحة غير تابعة للدولة، أسفرت عن مقتل 123 مدنياً⁽³⁰⁾. وأفادت القوات المسلحة بأنها قدمت إلى الآلية AO35 ما مجموعه 317 حالة قتل مزعومة لمدنيين وقائمة تضم 1 730 انتهاكاً محتملاً للقانون الجمهوري رقم 851، 9، فيما يتعلق بجرائم اعتداء على القانون الدولي الإنساني، وإبادة جماعية وجرائم أخرى ضد الإنسانية⁽³¹⁾. وقدمت القوات المسلحة أيضاً تجميعاً لتلك القضايا إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين.

21- وفي 24 أيلول/سبتمبر 2021، حُكم على ثلاثة جنود سابقين بالسجن لمدة 40 عاماً لقيامهم بقتل الزعيمين العماليين ليونور ألي إي ورولاندي أولاليا في عام 1986. وتفيد التقارير بأن تسعة مشتبه فيهم لا يزالون طلقاء⁽³²⁾. وفي 31 أيار/مايو 2022، أكدت محكمة الاستئناف إدانة الجنرال المتقاعد في الجيش، جوفيتو بالباران، وضابطين آخرين في الجيش، وحكمت عليهم بالسجن لمدة تصل إلى 40 عاماً بتهمة قيامهم باختطاف الطالبتين الجامعيتين كارين إمبينيو وشيرلين كادابان واحتجازهما بصورة غير قانونية في عام 2006. ولا يزال مكان وجودهما مجهولاً.

22- ويدعم البرنامج المشترك لحقوق الإنسان بناء قدرات الآلية AO35 وتحسين أدائها من أجل تعزيز جهود المساءلة عن طريق دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز إمكانية لجوء الضحايا والشهود إلى القضاء وحصولهم على ردّ الحق والدعم والحماية، وإنشاء آلية وقائية وطنية دائمة بموجب البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ويدعم البرنامج المشترك أيضاً وزارة العدل في إنشاء آلية إحالة وطنية للمساهمة في الجهود الرامية إلى التحقيق في طائفة أوسع من انتهاكات حقوق الإنسان ومقاضاة مرتكبيها ومساعدة مقدمي الشكاوى في الوصول إلى الآليات المحلية المناسبة.

23- وتعاون البرنامج المشترك لحقوق الإنسان مع الآلية AO35 لإجراء تقييم للاحتياجات من أجل وضع توصيات تهدف إلى زيادة فعاليتها، وعقد أيضاً مشاورات أولية بشأن إعداد مسارات للمساءلة. ويهدف تعزيز القدرات في مجال التحقيق والأدلة الجنائية، أجرى البرنامج المشترك مشاورات شارك فيها ممثلون عن وزارة العدل، والشرطة الوطنية الفلبينية، ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين، ومنظمات المجتمع المدني، وخبراء في بروتوكول مينيسوتا المتعلق بالتحقيق في حالات الوفاة التي يُحتمل أن تكون غير مشروعة، والمقرر الخاص المعني بحالات الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة أو تعسفاً. وسيجري، على سبيل المتابعة في هذا المجال، توفير تدريبٍ محدد الأهداف بشأن بروتوكول مينيسوتا، يشارك فيه ضباط الشرطة والمهنيون العاملون في الميدان الطبي ومسؤولو وزارة العدل والموظفون القضائيون ومنظمات المجتمع المدني. وترجم بروتوكول مينيسوتا إلى اللغة الفلبينية.

24- وصَدّقت الفلبين على البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة في عام 2012، ولكنها لم تعتمد بعد تشريعات تسمح

(29) معلومات قَدّمتها الحكومة في 3 آب/أغسطس 2022.

(30) معلومات قَدّمتها الحكومة في 5 تموز/يوليه 2022.

(31) معلومات قَدّمتها الحكومة في 30 آب/أغسطس 2022.

(32) انظر: <https://www.pna.gov.ph/articles/1156436>.

بإنشاء آلية وقائية وطنية دائمة، على الرغم من وجود آلية مؤقتة تزاوّل نشاطها⁽³³⁾. وأجرى البرنامج المشترك لحقوق الإنسان مشاورات بشأن توحيد الصيغ المختلفة لمشروع القانون واحتياجات الآلية الوقائية الوطنية المؤقتة في مجال بناء القدرات. وشرع البرنامج في إجراء تقييم أولي لاحتياجات الضحايا من الدعم والحماية وفي تحديد سبل الانتصاف القضائية وغير القضائية المحلية.

باء - جمع البيانات بشأن الانتهاكات المزعوم ارتكابها

25- في الأسبوع الرفيع المستوى من الدورة السادسة والسبعين للجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 2021، صرّح الرئيس المنتخب آنذاك، رودريغو دوتيرتي، بأنه أعطى تعليماته لوزارة العدل والشرطة الوطنية الفلبينية لمراجعة أعمال الشرطة في سياق عمليات مكافحة المخدرات، و"بوجوب" محاسبة الأفراد الذين تبين أنهم تجاوزوا الحدود أثناء العمليات⁽³⁴⁾. ولكنه أدلى أيضاً بتصريحات علنية دافع فيها عن حملته لمكافحة المخدرات⁽³⁵⁾.

26- وفي 29 حزيران/يونيه 2021، أصدرت المحكمة العليا أحكاماً تفرض على ضباط الشرطة ارتداء كاميرات تُعلّق على الصدر عند تنفيذ مذكرات الاعتقال، وتلغي القرار الصادر في عام 2004 الذي سمح للقضاة التنفيذيين في مانيلا وكوبزون سيتي بإصدار مذكرات تفتيش في مناطق خارج نطاق ولايتهم الإقليمية. وأشارت المحكمة إلى تزايد التقارير الواردة بشأن وفاة مدنيين أثناء تنفيذ مذكرات اعتقال صادرة عن المحاكم الابتدائية، في ظل أسباب وظروف مثيرة للجدل إلى حدّ كبير⁽³⁶⁾.

27- ويستمر الإبلاغ عن حالات وفاة في سياق عمليات مكافحة العقاقير غير المشروعة، حيث تتشر الوكالة الفلبينية لإنفاذ قوانين المخدرات أرقاماً شهرية عن الأشخاص الذين يُقتلون خلال هذه العمليات⁽³⁷⁾. وأبلغت الوكالة عن انخفاض حالات القتل في سياق العمليات التي تقوم بها شرطة مكافحة المخدرات، مشيرةً إلى أنّ عدد الأشخاص الذين قتلوا بلغ 448 قتيلاً في عام 2020، و214 قتيلاً في عام 2021، و27 قتيلاً في الفترة ما بين كانون الثاني/يناير و31 أيار/مايو 2022⁽³⁸⁾. وتشير أرقام الوكالة إلى أنه في الفترة الممتدة من 1 تموز/يوليه 2016 إلى 31 أيار/مايو 2022، لقي 252 6 شخصاً حتفهم أثناء عمليات مكافحة المخدرات، وأجريت 239 218 عملية لمكافحة المخدرات، وألقي القبض على 345 216 شخصاً⁽³⁹⁾. وتشير المعلومات الحكومية نقلاً عن أرقام الوكالة، إلى أنّ 67,69 في المائة من القضايا المرفوعة التي تتعلق بالمخدرات في الفلبين في الفترة ما بين عامي 2016 و2022 لم يتم تسوّ بعد⁽⁴⁰⁾.

28- وما زالت المفوضية السامية لحقوق الإنسان تتلقى ادعاءات متعلقة بانتهاك أفراد الشرطة الوطنية الفلبينية لحقوق الإنسان؛ ومع ذلك، لم تتمكّن مفوضية حقوق الإنسان من التحقق من تلك الحالات

(33) انظر: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/Treaty.aspx?CountryID=137&Lang=EN

(34) انظر: <https://news.un.org/en/story/2021/09/1100612>

(35) انظر: <https://www.pna.gov.ph/articles/1174275>

(36) انظر: <https://www.icnl.org/wp-content/uploads/bodycamwarrants.pdf>

(37) انظر: <https://www.facebook.com/realnumbersph>

(38) المرجع نفسه.

(39) انظر: https://pdea.gov.ph/index.php?option=com_content&view=article&layout=edit&id=279

(40) في تموز/يوليه 2022، ذكر وزير الداخلية والحكم المحلي أنّ 77 في المائة من قضايا المخدرات المرفوعة في الفترة ما بين عام 2016 و2022 لا يزال قيد النظر. ومن بين القضايا التي يبلغ مجموعها 291 393 قضية، انتهت 22 000 قضية منها بالإدانة، ورفضت 5 753 قضية ولا تزال 223 579 قضية قيد النظر. (انظر: <https://www.facebook.com/pnp.pio/videos/434441455404687>)

المتعلقة بادعاءات الانتهاكات أو عددها. وأبلغت الحكومة مفوضية حقوق الإنسان بأن الوكالة الفلبينية لإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات حققت على الفور في التقارير المتعلقة بانتهاكات مزعومة لحقوق الإنسان، وبأن جميع العمليات التي باشرتها الوكالة وشملت التحقيقات، حتى 31 تموز/يوليه 2020، "تبيّن فيها عدم وجود انتهاكات لحقوق الإنسان"⁽⁴¹⁾. وذكرت الحكومة أيضاً أن قيادة الشرطة الوطنية الفلبينية تدين القتل غير المشروع وأنّ الهدف من تنفيذ عمليات الشرطة، بما في ذلك تنفيذ مذكرات التفتيش أو التوقيف، ليس قتل أي شخص، بل إلقاء القبض على المشتبه فيهم ومنع ارتكاب الجرائم فحسب. وفي نيسان/أبريل 2022، أصدرت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين تقريراً بشأن تحقيقاتها في عمليات القتل المتصلة بالمخدرات تضمّن ملاحظات حول جملة أمور منها الافتقار إلى آليات مساءلة فعالة وسريعة وشفافة، وعدم حصولها على الوثائق على الرغم من الصلاحيات الموكلة إليها⁽⁴²⁾.

29- وبدأت الشرطة الوطنية الفلبينية العمل بنظام تسجيل معلومات حقوق الإنسان وتحليلها وتجميعها⁽⁴³⁾. وهو بمثابة آلية مؤسسية لجمع بيانات تجريبية بشأن حقوق الإنسان، وإجراء ما يقابلها من التحاليل من أجل التصدي لسوء السلوك لدى الموظفين⁽⁴⁴⁾. ويتولّى مكتب شؤون حقوق الإنسان التابع للشرطة الوطنية الفلبينية حالياً تحليل البيانات في هذا النظام. وبالإضافة إلى ذلك، سينفذ المكتب اختباراً إلكترونياً موخداً لجميع ضباط الشرطة الوطنية الفلبينية فيما يتعلّق بحقوق الإنسان⁽⁴⁵⁾.

30- ويدعم البرنامج المشترك لحقوق الإنسان الجهود المبذولة بالفعل داخل مكتب شؤون حقوق الإنسان والرامية إلى تحسين بيانات الشرطة والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان. ويشمل ذلك تقييماً ودراسة مستمّرين لاحتياجات آليات مساءلة الشرطة الوطنية الفلبينية من أجل تحديد الثغرات، والشروع في التدريب على بروتوكول مينيسوتا. وسيعمل البرنامج المشترك على وضع أفضل الممارسات في مجال الإبلاغ والمتابعة، وسيدعم من خلال الفريق العامل التقني الجهود القائمة بشأن الحوارات بين المجتمعات المحلية والمجتمع المدني والتعاون مع الشرطة الوطنية الفلبينية.

جيم - الحيّز المدني والعمل مع المجتمع المدني ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين

31- يتمتّع المجتمع المدني الكبير والنشط في الفلبين بضمانات دستورية لحرية التعبير وتكوين الجمعيات والتجمع السلمي. واتخذت الحكومة بعض الخطوات للتعاون مع منظمات المجتمع المدني، مثل عقد أول مجلس وطني على الإطلاق للمدافعين عن حقوق الإنسان في الفلبين، عبر الإنترنت، في كانون الأول/ديسمبر 2021، بمشاركة المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان.

32- وعلى الرغم من النداءات المتكررة لحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والمدافعين عن البيئة، والصحفيين، والمحامين، والناشطين في مجال حقوق العمال والعاملين في المجال الإنساني، ما زالت مفوضية حقوق الإنسان تتلقى تقارير بشأن عمليات قتل واحتجاز تعسفي وترهيب جسدي وقانوني تُمارس ضدهم. وغالباً ما يكون هؤلاء أهدافاً لـ "الوصم بالأحمر"، وهو تكتيك يُستخدم لاتهام الأفراد بأنهم ينتمون إلى الحزب الشيوعي الفلبيني والجيش الشعبي الجديد. ولا يزال هذا الأمر يتسبّب في تعريض المدافعين عن حقوق الإنسان للخطر، ويعيق من ثم أنشطة حقوق الإنسان المشروعة بينما يقوّض الثقة بين الحكومة

(41) معلومات قدمتها الحكومة في 5 تموز/يوليه 2022.

(42) انظر: <https://chr.gov.ph/wp-content/uploads/2022/05/CHR-National-Report-April-2022-Full-Final.pdf>.

(43) معلومات قدمتها الحكومة في 3 آب/أغسطس 2022.

(44) انظر: <https://law.upd.edu.ph/wp-content/uploads/2020/11/PNP-Memorandum-Circular-No-2020-060.pdf>.

(45) معلومات قدمتها الحكومة في 3 آب/أغسطس 2022.

والجهات الفاعلة في المجتمع المدني⁽⁴⁶⁾. وفي حزيران/يونيه 2022، دعت مستشارة الأمن القومي الجديدة، كلاريتا كارلوس، إلى وضع حد لمسألة الوصم بالأحمر والتركيز على معالجة أوجه عدم المساواة وانعدام الفرص⁽⁴⁷⁾.

33- وفي 30 كانون الأول/ديسمبر 2020، قُتل تسعة من قادة توماندوك الأصليين في عمليات مشتركة للجيش والشرطة أثناء تنفيذ مذكرات تفتيش في مقاطعة إيلويلو، بعد اتهامهم بحيازة أسلحة نارية وبانتمائهم إلى الحزب الشيوعي الفلبيني والجيش الشعبي الجديد⁽⁴⁸⁾. واعتُقل خلال هذه العمليات 16 شخصاً آخرين، من بينهم ستة مدافعين عن حقوق الإنسان. وفي وقت لاحق، قُتلت جولي كاتامين، زعيمة توماندوك وشاهدة في القضية، على يد مجهولين في 28 شباط/فبراير 2021، بينما نجا محام يمثل الضحايا من محاولة اغتياله في 3 آذار/مارس 2021. وفي 22 كانون الثاني/يناير 2022، أرسل الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي رسالة ادعاء بشأن الاختفاء القسري المزعوم للمدافع عن حقوق الإنسان ستيف أبوا، الذي اختفى في تشرين الثاني/نوفمبر 2021. وذكرت الحكومة، في ردّها على الفريق العامل في آذار/مارس 2022، أنها واصلت التحقيق في القضية ولكنها لم تعثر على أدلة على اختفائه القسري⁽⁴⁹⁾.

34- وفي 23 آذار/مارس 2021، أصدرت المحكمة العليا، المنعقدة بكامل هيئتها، بياناً أعربت فيه عن قلقها البالغ والملح إزاء قتل المحامين وتهديد القضاة⁽⁵⁰⁾؛ وفي اليوم التالي، اعتمد مجلس الشيوخ قراراً يدين بشدة عمليات القتل وأعمال العنف هذه⁽⁵¹⁾. وجاء ذلك في أعقاب صدور تقرير عن مجموعة المساعدة القانونية المجانية يفيد بأن 61 محامياً قُتلوا منذ عام 2016، معظمهم على أيدي جناة مجهولين⁽⁵²⁾.

35- وواجهت عدة مدافعات عن حقوق الإنسان ملاحقات جنائية لأسباب مشكوك فيها. ففي 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، اعتُقلت ماريا سالومي كريسوستومو - أوجانو، وهي المنسقة الوطنية للفلبين المعنية بمكافحة الاتجار بالأطفال، بناء على مذكرة توقيف بتهمة التمرد منذ عام 2004، وهي لا تزال رهن الاحتجاز⁽⁵³⁾. وألقي القبض على الناشطة البيئية ديزي ماكابانان في 11 حزيران/يونيه 2022 بتهمة تتعلق بحادث وقع في عام 2008 بعد إلقائها خطاب احتجاج على مشروع للطاقة الكهرومائية⁽⁵⁴⁾. وأُطلق سراحها بعد دفع كفالة في 10 آب/أغسطس. ولا تزال السيناتور السابقة ليلي دي ليماء، التي اعتبر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن اعتقالها تعسفي في عام 2018، رهن الاحتجاز السابق

(46) الوثيقة A/HRC/48/28؛ والبلاغ PHL 1/2021، (المتاح في الصفحة <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25942>؛ والبلاغ PHL 3/2021 (متاح في الصفحة: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26417>).

(47) انظر: <https://chr.gov.ph/statement-of-chr-executive-director-atty-jacqueline-de-guia-on-the-statement-of-the-incoming-national-security-adviser-against-red-tagging/>

(48) انظر: <https://www.ohchr.org/en/2021/03/press-briefing-notes-philippines>

(49) وانظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=36850>

(50) انظر: <https://sc.judiciary.gov.ph/17874>

(51) وانظر: https://legacy.senate.gov.ph/lis/bill_res.aspx?congress=18&q=SRN-691

(52) وانظر: <https://www.philstar.com/headlines/2021/03/11/2083558/flag-report-found-almost-half-lawyers-killed-linked-legal-practice>

(53) انظر: <https://chr.gov.ph/statement-of-chr-commissioner-karen-gomez-dumpit-focal-commissioner-on-womens-rights-on-the-arrest-of-maria-salome-sally-crisostomo-ujano/>

(54) انظر: <https://chr.gov.ph/statement-of-chr-executive-director-atty-jacqueline-ann-de-guia-on-the-arrest-of-environmental-defender-in-laguna/>

للمحاكمة⁽⁵⁵⁾، على الرغم من تراجع شهود الادعاء الرئيسيين عن شهاداتهم في أيار/مايو 2022⁽⁵⁶⁾. وحتى حزيران/يونيه 2022، كان العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان، بمن في ذلك أفراد من شبكة كاراباتان، يواجهون أيضاً تهم الإدلاء بشهادة الزور⁽⁵⁷⁾.

36- واتخذت الحكومة بعض الخطوات الرامية إلى حماية الصحفيين والعاملين في وسائل الإعلام. وقدمت فرقة العمل الرئاسية المعنية بأمن وسائل الإعلام، التي أنشئت في عام 2016⁽⁵⁸⁾، معلومات محدثة إلى مرصد منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بشأن 112 قضية قتل صحفيين، صنّف معظمها على أنه قضايا قيد النظر أو قضايا لم تحسم⁽⁵⁹⁾. وفي كانون الثاني/يناير 2022، أنشأت فرقة العمل والشرطة الوطنية الفلبينية "مركز أمن وسائل الإعلام" من أجل تعزيز حماية الصحفيين قبيل الانتخابات الرئاسية لعام 2022 من خلال تسريع التحقيق في الشكاوى وتسويتها⁽⁶⁰⁾.

37- ووقعت اليونسكو في الفترة ما بين حزيران/يونيه 2020 وحزيران/يونيه 2022 مقتل ثمانية صحفيين وعاملين في وسائل الإعلام في الفلبين⁽⁶¹⁾. وتلقت مفوضية حقوق الإنسان أيضاً تقارير عن القيود المفروضة على وسائل الإعلام الناقدة وتعرض العاملين فيها للمضايقة. وما زالت ماريا ريسا، الحائزة جائزة نوبل للسلام لعام 2021، تواجه إجراءات قانونية مرتبطة بعملها في موقع رابلر الإخباري. وفي حزيران/يونيه 2022، أيدت لجنة الأوراق المالية والبورصات الفلبينية حكمها السابق بإلغاء رخصة تشغيل موقع رابلر لانتهاكه قواعد الأسهم الأجنبية، وفي تموز/يوليه 2022، أيدت محكمة الاستئناف إدانتها بالتشهير الإلكتروني⁽⁶²⁾. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، اعتُقل سبعة أشخاص من بينهم صحفية للاشتباه في حيازتهم أسلحة غير قانونية⁽⁶³⁾. ووُضعت الصحفية رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة إلى أن أُلغيت قضيتها في آذار/مارس 2021، إلا أن قاضي مدينة ماندالويونغ الذي حكم لصالحها وُصم بالأحمر في أعقاب ذلك⁽⁶⁴⁾. واحتُجز ستة ناشطين في مجال حقوق العمال في العملية ذاتها، وبقي أربعة منهم رهن الاحتجاز السابق للمحاكمة حتى تموز/يوليه 2022.

38- وفي تشرين الأول/أكتوبر 2021، أعرب العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة عن قلقهم إزاء الهجمات الإلكترونية المرتبطة بالدولة على وسائل إعلام مستقلة وشبكة كاراباتان لحقوق

(55) الوثيقة A/HRC/WGAD/2018/61.

(56) انظر: <https://chr.gov.ph/statement-of-the-commission-on-human-rights-on-the-recanted-testimony-against-senator-leila-de-lima/>

(57) انظر: <https://www.escr-net.org/news/2022/global-call-philippine-authorities-stop-criminalization-human-rights-defenders-0>

(58) معلومات قدمتها الحكومة في 3 آب/أغسطس 2022.

(59) معلومات قدمتها الحكومة في 5 تموز/يوليه 2022. وانظر: <https://en.unesco.org/themes/safety-journalists/observatory/country/223790>

(60) معلومات قدمتها الحكومة في 5 تموز/يوليه 2022. وانظر: <https://www.pna.gov.ph/articles/1166098>؛ وانظر: <https://www.pna.gov.ph/articles/1166071>

(61) انظر: <https://en.unesco.org/themes/safety-journalists/observatory/country/223790>

(62) وانظر: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2022/07/philippines-un-expert-slams-court-decision-upholding-criminal-conviction>

(63) انظر: <https://chr.gov.ph/statement-of-chr-spokesperson-atty-jacqueline-ann-de-guia-on-the-string-of-arrests-on-human-rights-day/>

(64) انظر: <https://chr.gov.ph/statement-of-chr-spokesperson-atty-jacqueline-ann-de-guia-on-the-red-tagging-of-a-mandaluyong-city-judge/>

الإنسان⁽⁶⁵⁾. ورداً على ذلك، أعادت الحكومة تأكيد التزامها باحترام مختلف الآراء ووجهات النظر المعرب عنها في شتى المنصات على الدوام، بما في ذلك الأصوات المعارضة، وبحمية حريتها في التعبير من القرصنة الإلكترونية والهجمات السيبرانية⁽⁶⁶⁾، إلا أن التقارير أفادت باستمرار هذه الهجمات⁽⁶⁷⁾.

39- ولتيسير توثيق الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان، أبرمت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين والهيئة الفلبينية للإحصاءات اتفاقاً للتعاون على وضع منهجية لجمع البيانات بشأن الانتهاكات المرتكبة في حق المدافعين عن حقوق الإنسان في إطار الهدف 16-10 من أهداف التنمية المستدامة. وفي نيسان/أبريل 2022، سّرت مفوضية حقوق الإنسان عقد حلقة عمل مدتها أربعة أيام بشأن تعزيز جمع البيانات وتصنيفها ونشرها وتحليلها فيما يتعلق بالمؤشرين 16-1-2 و16-10-1 من أهداف التنمية.

40- وفي 12 كانون الثاني/يناير 2022، اعتمد مجلس النواب مشروع القانون رقم 10576 بشأن حماية المدافعين عن حقوق الإنسان في قراءته الثالثة والأخيرة، ولكنه لم يُعرض على مجلس الشيوخ. وعمل البرنامج المشترك لحقوق الإنسان على زيادة الوعي بهذا القانون، ودعا المقرر الخاص المعني بحالة المدافعين عن حقوق الإنسان إلى اعتماده⁽⁶⁸⁾. وفي أيلول/سبتمبر 2022، شارك البرنامج المشترك في استضافة حلقة دراسية مع لجنة حقوق الإنسان في الفلبين بشأن قوانين المدافعين عن حقوق الإنسان، شملت تبادل التجارب المماثلة مع مشرّعين في منغوليا، وهي أول بلد في آسيا يسنّ مثل هذه التشريعات. وفي الفترة الممتدة من أيار/مايو إلى تموز/يوليه 2022، عمل البرنامج المشترك مع شركائه على تقييم استخدام المبادرات والمراسيم المحلية المتعلقة بحقوق الإنسان وإمكانية تطبيقها، بما في ذلك حماية المدافعين عن حقوق الإنسان.

41- وتعاون البرنامج المشترك لحقوق الإنسان مع لجنة حقوق الإنسان في الفلبين ومنظمات المجتمع المدني من أجل تعزيز القدرات في المجالات الرئيسية لحقوق الإنسان. وشملت هذه المجالات حرية التعبير، وسلامة الصحفيين، وتأييد مشروع قانون بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. ويسرّ البرنامج المشترك أيضاً بناء القدرات في مجال التعاون مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان وبروتوكول بيركلي بشأن التحقيقات المفتوحة المصدر، وهو بروتوكول يقمّ مبادئ توجيهية حول المعايير الدولية لإجراء البحوث الإلكترونية في الانتهاكات المزعومة ولاستخدام المعلومات الرقمية العامة⁽⁶⁹⁾. وفي سياق الانتخابات، ركّز البرنامج المشترك أيضاً على مسألة حرية التعبير، بما في ذلك حلقات دراسية شبكية للتدقيق في الحقائق ولقاءات مفتوحة على الإنترنت بشأن المعلومات المضلّة وتعزيز الدراية بالتعامل مع وسائل الإعلام والتواصل، وتدريب ممارسي صحافة المواطن والشرطة الوطنية الفلبينية في مجال سلامة الصحفيين والوصول إلى المعلومات.

دال - الآلية الوطنية لإعداد التقارير والمتابعة

42- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، قدمت الفلبين تقاريرها إلى كل من اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، ولجنة القضاء على

(65) البلاغ PHL 5/2021. متاح في الصفحة: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=26662>.

(66) انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=36754>.

(67) انظر: <https://cpj.org/2022/02/three-philippine-media-outlets-string-of-cyberattacks>.

(68) انظر: <https://www.ohchr.org/en/press-releases/2021/03/philippines-expert-urges-congress-enact-human-rights-defenders-law?LangID=E&NewsID=26914>.

(69) انظر: https://www.ohchr.org/sites/default/files/2022-04/OHCHR_BerkeleyProtocol.pdf.

التمييز العنصري، كما قدّمت ردودها على قائمتي أسئلة اللجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة حقوق الطفل⁽⁷⁰⁾. وسُجّري الفلبين الجولة الرابعة من الاستعراض الدوري الشامل في تشرين الثاني/نوفمبر 2022.

43- وفي عام 2021، دعت الحكومة، في إطار أولى الدعوات التي وجهتها منذ عام 2015، اثنين من المكلفين بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى القيام بزيارات رسمية إلى البلد، وهما: المقررة الخاصة المعنية ببيع الأطفال واستغلالهم جنسياً، بما في ذلك في البغاء وفي المواد الإباحية وغيرها من مواد الاعتداء الجنسي على الأطفال، في عام 2022، والمقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، في عام 2023. وفي الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر 2020 إلى آب/أغسطس 2022، أرسل 21 مكلفاً بولاية في إطار الإجراءات الخاصة تسعة بلاغات؛ وقدمت الحكومة سبعة ردود على خمسة منها⁽⁷¹⁾. كما قدمت أيضاً معلومات إلى الفريق العامل المعني بحالات الاختفاء القسري أو غير الطوعي عن وضع 625 حالة أُبلغ عنها ما بين عامي 1975 و2012. وقرر الفريق العامل إغلاق 12 حالة استناداً إلى المعلومات المقدمة؛ واعتُبرت المعلومات المقدمة بشأن 185 حالة غير كافية لتوضيحها⁽⁷²⁾. وحتى أيلول/سبتمبر 2021، لا تزال 590 حالة من هذه الحالات مفتوحة، ومن بينها 74 حالة تتعلق بضحايا من الإناث⁽⁷³⁾.

44- ويدعم البرنامج المشترك لحقوق الإنسان تنفيذ توصيات الآلية الدولية لحقوق الإنسان في القانون والسياسة. وعمل أمانة اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان والبرنامج المشترك معاً، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، من أجل تعزيز دور أمانة اللجنة الرئاسية لحقوق الإنسان بوصفها آلية وطنية للإبلاغ والمتابعة. ويسر البرنامج المشترك ست حلقات عمل عبر الإنترنت نُظمتا في عامي 2021 و2022 لفائدة أعضاء أمانة اللجنة وغيرهم من المسؤولين. وركزت حلقات العمل على تعزيز فهم الوظائف الرئيسية للآلية الوطنية. وفي حزيران/يونيه 2022، بدأ البرنامج المشترك في إطلاق قاعدة البيانات الوطنية لتتبع التوصيات، التي تعزز القدرة على إدارة المعلومات المتصلة بتقديم تقارير حقوق الإنسان. والفلبين من بين أولى بلدان العالم التي استخدمت الواجهة البيئية الجديدة.

هاء - النهج القائم على حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب

45- في 3 تموز/يوليه 2020، اعتمدت الحكومة قانون مكافحة الإرهاب (القانون الجمهوري 11479). وعلى الرغم من الإقرار الكامل بضرورة حماية السكان من الهجمات الإرهابية، لا يزال المفوضية السامية لحقوق الإنسان والمكلفون بالولايات في إطار الإجراءات الخاصة يشعرون بالقلق لأنّ القانون لا يتفق تماماً مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، لا سيما بالنظر إلى تعريفه الواسع للإرهاب، ولأنّ تنفيذه يمكن أن يؤدي إلى انتهاكات لحقوق الإنسان⁽⁷⁴⁾.

46- وقدمت منظمات المجتمع المدني نحو 37 التماساً إلى المحكمة العليا، طعنّت فيها في دستورية الأحكام الواردة في قانون مكافحة الإرهاب. وفي 9 كانون الأول/ديسمبر 2021، أيدت المحكمة العليا

(70) انظر: https://tbinternet.ohchr.org/_layouts/15/TreatyBodyExternal/countries.aspx?CountryCode=PHL&Lang=EN

(71) انظر: <https://spcommreports.ohchr.org/TmSearch/Results>

(72) الوثيقة A/HRC/WGEID/121/1، الفقرات من 102 إلى 104.

(73) الوثيقة A/HRC/48/57.

(74) البلاغ PHL 4/2020. متاح في الصفحة: التالي <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25384>

ورّد الحكومة متاح في الصفحة: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadFile?gId=35537>

دستورية معظم الأحكام، لكنها ألغت أقساماً من المادتين 4 و25. وكان من الأهمية بمكان إلغاء عنصر من عناصر المادة 4 التي تعرّف الإرهاب⁽⁷⁵⁾، وهو عنصر خلصت المحكمة العليا إلى أنه يتجاوز الحدود وينتهك حرية التعبير⁽⁷⁶⁾. غير أن الأحكام التي تبيح الاحتجاز لمدة تصل إلى 24 يوماً من دون منكرات توقيف أو من دون تهمة، والصلاحيات الواسعة الممنوحة لأفراد قوات الأمن في قيامهم بالمراقبة، وصلاحيات مجلس مكافحة الإرهاب في تصنيف الجماعات والأفراد إرهابيين من دون مراعاة الأصول القانونية الواجبة قد أُيدت وظلت نافذة⁽⁷⁷⁾. واحتجّت الحكومة بأن القانون يوفر ضمانات، مثل اشتراط إبلاغ القاضي بالاعتقال وإعلام المحتجزين بحقوقهم على الفور⁽⁷⁸⁾.

47- وتفيد المعلومات المقدمة من الحكومة بأنه حتى حزيران/يونيه 2021، كانت قد رُفعت 29 قضية بموجب قانون مكافحة الإرهاب، رُفض 3 منها⁽⁷⁹⁾، بما في ذلك قضيتان وردت فيهما ادعاءات التعذيب قبل أن تأمر محكمة إقليمية بالإفراج عن المحتجز⁽⁸⁰⁾. واعتباراً من تموز/يوليه 2022، لم تصدر إدانات في القضايا المرفوعة بموجب هذا القانون.

48- وأشير إلى عدّة أفراد ومنظمات بوصفهم إرهابيين بموجب قرارات أصدرها مجلس مكافحة الإرهاب⁽⁸¹⁾. وما يثير القلق في بعض الحالات تعرّض المنظمات التي تقوم بأعمال إنسانية في المجتمعات الضعيفة والناثية لخطر تصنيفها منظمات إرهابية. فعلى سبيل المثال، اتُهم المبشرون الريفيون في الفلبين، وهم جماعة دينية تنفذ برامج إنسانية، بتمويل الإرهاب وجمّدت حساباتهم المصرفية⁽⁸²⁾. وأعربت لجنة حقوق الإنسان في الفلبين عن قلقها إزاء إمكانية استخدام قانون مكافحة الإرهاب أيضاً للحدّ من حرية التعبير، بما في ذلك حرية الصحافة⁽⁸³⁾. وفي حزيران/يونيه 2022، وردت معلومات تفيد بأنّ مستشار الأمن الوطني طلب إلى اللجنة الوطنية للاتصالات حظر موقعي Bulatlat و Pinoy Weekly الإخباريين على الإنترنت بزعم انتهاكهما القانون⁽⁸⁴⁾.

49- وعمل البرنامج المشترك لحقوق الإنسان على تعزيز القدرة المؤسسية داخل قطاع الأمن وفيما بين الجهات الفاعلة القضائية بشأن اتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في مكافحة الإرهاب، وضمان أن تتماشى هذه التدابير مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، كما عمل أيضاً على دعم لجنة

(75) ينص عنصر المادة 4 الذي ألغي على ما يلي: "التي لا يُقصد بها التسبب في وفاة شخص أو إلحاق أذى بدني جسيم به، أو تعريض حياته للخطر، أو التسبب في خطر جسيم على السلامة العامة" (انظر: https://lawphil.net/statutes/repacts/ra2020/pdf/ra_11479_2020.pdf).

(76) انظر: <https://www.pna.gov.ph/articles/1162280>؛ وانظر: <https://sc.judiciary.gov.ph/26426>.

(77) البلاغ PHL 4/2020. متاح في الصفحة: <https://spcommreports.ohchr.org/TMResultsBase/DownloadPublicCommunicationFile?gId=25384>.

(78) معلومات قدمتها الحكومة في 11 كانون الثاني/يناير 2022.

(79) معلومات قدمتها الحكومة في 5 تموز/يوليه 2022.

(80) انظر: <https://chr.gov.ph/press-statement-of-chr-spokesperson-atty-jacqueline-ann-de-guia-on-the-allegations-of-the-maltreatment-of-aetas-by-the-philippine-armys-7th-infantry-division/>.

(81) انظر: https://atc.gov.ph/wp-content/uploads/2022/02/Resolution-No.-28-2022_Final-as-of-15-Feb-2022.pdf.

(82) انظر: <https://www.civicus.org/index.php/media-resources/media-releases/4269-philippines-raids-on-ngo-offices-arbitrary-arrests-of-activists-and-freezing-of-accounts>؛ انظر: <https://www.pna.gov.ph/articles/1150613>.

(83) انظر أيضاً: <https://chr.gov.ph/statement-of-chr-spokesperson-atty-jacqueline-ann-de-guia-on-the-passage-of-the-anti-terrorism-law/>.

(84) انظر: <https://www.pna.gov.ph/articles/1177342>؛ وانظر <https://www.pna.gov.ph/articles/1177393>.

حقوق الإنسان في الفلبين في الاضطلاع بصلاحياتها المتعلقة برصد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في سياق قانون مكافحة الإرهاب. وأجرى البرنامج المشترك تقييماً للتشريعات المحلية لمكافحة الإرهاب من منظور حقوق الإنسان، وحدد استراتيجيات للأنشطة الرامية إلى زيادة مواءمة التشريعات والسياسات مع المعايير الدولية، وإدماج المنظورات الجنسانية. ونظم البرنامج المشترك مشاورات مع ممثلين من الأكاديمية القضائية الفلبينية، ووزارة العدل، ومجلس مكافحة الإرهاب، ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين، والأوساط الأكاديمية، ومنظمات المجتمع المدني. وتشاور البرنامج مع لجنة حقوق الإنسان في الفلبين بشأن وضع برنامج لبناء القدرات يمكّن هذه الأخيرة من أداء دورها في الرصد بموجب قانون مكافحة الإرهاب. وشملت المشاورات استعراض الإطار المؤسسي والبروتوكولات المتعلقة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان وملاحقة مرتكبيها فيما يتصل بقانون مكافحة الإرهاب، والوحدات التدريبية للتعاون بين الوكالات من أجل منع الإرهاب على نحو فعال.

واو - النهج القائمة على حقوق الإنسان المتبعة في مراقبة المخدرات

50- اتخذت الحكومة بعض الخطوات نحو التصدي للمخاوف المتعلقة بالمخدرات من خلال العلاج المركز على الصحة والقائم على الأدلة واتباع نهج وقائية لمراقبة المخدرات⁽⁸⁵⁾. وفي حزيران/يونيه 2022، أفيد بأنّ الرئيس الجديد آنذاك صرّح بأنه سيدير الحرب على المخدرات في إطار القانون مع احترام حقوق الإنسان والتركيز على إعادة التأهيل والتنمية الاجتماعية والاقتصادية⁽⁸⁶⁾. واعتمدت وزارة الصحة وهيئة مكافحة العقاقير الخطرة الإرشادات المتعلقة بخدمات العلاج والرعاية المجتمعية للأشخاص المتأثرين بتعاطي المخدرات والإدمان عليها في الفلبين، التي وُضعت بتوجيه من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ومنظمة الصحة العالمية، بغية الارتقاء بجهود العلاج والوقاية القائمين على الأدلة⁽⁸⁷⁾. وقامت وزارة الصحة بتعزيز عيادات التعافي لتحسين نموذج الرعاية التطوعية للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات⁽⁸⁸⁾. وأفادت الحكومة باستفادة ما مجموعه 164 320 مشاركاً من تدخلات وخدمات إعادة التأهيل المجتمعية في الفترة ما بين عام 2020 والرابع الثاني من عام 2021⁽⁸⁹⁾.

51- ونظمت إدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية البرنامج الأسري للوقاية من تعاطي المخدرات، الذي يهدف إلى تثقيف المجتمعات المحلية بشأن الآثار الضارة لتعاطي المخدرات وإلى تزويد الأسر بمهارات الأبوة والأمومة والمهارات من أجل أسرة خالية من المخدرات⁽⁹⁰⁾.

52- غير أن النهج العام بقي قائماً على العقاب وبقي مركزاً على الأمن. وتستمر مرافق العلاج الإلزامي التي تديرها الدولة في العمل، حيث يخضع الأشخاص الذين يتعاطون المخدرات لأوامر المحاكم أو للإحالة من مسؤولي الحكومة المحلية إلى العلاج وإعادة التأهيل دون موافقتهم. ويشرف على بعض المرافق موظفون مكلفون بإنفاذ القوانين من الوكالة الفلبينية لإنفاذ قوانين مكافحة المخدرات⁽⁹¹⁾.

(85) معلومات قدّمتها الحكومة في 3 آب/أغسطس 2022.

(86) انظر: <https://newsinfo.inquirer.net/1609050/bongbong-marcos-to-continue-drug-war-within-framework-of-law-human-rights-says-swedish-envoy>

(87) انظر: https://www.ddb.gov.ph/images/unodc_publications/CBT_Guidance_Doc_Philippines_Final.pdf

(88) <https://www.who.int/philippines/news/detail/12-11-2021-voluntary-care-model-for-persons-who-use-drugs-resulted-in-over-90-completion-for-treatment-rate>

(89) معلومات قدّمتها الحكومة في 3 آب/أغسطس 2022.

(90) معلومات قدّمتها الحكومة في 3 آب/أغسطس 2022.

(91) انظر: <https://pdea.gov.ph/2-uncategorised/839-pdea-officially-launches-balay-silangan-reformation-program>

53- وحتى أيار/مايو 2021، احتجز مكتب إدارة السجون ومعاملة المجرمين ومكتب الإصلاحات 104 663 شخصاً لارتكابهم جرائم متصلة بالمخدرات. وكان من بينهم 89 795 من الذكور و14 868 من الإناث، أي ما يعادل 57,96 في المائة من إجمالي عدد الأشخاص المسلوبية حريتهم. ومن بين هؤلاء، كان 38 300 من المحتجزين ينتظرون المحاكمة في جرائم مخدرات غير قابلة للإفراج بكفالة⁽⁹²⁾. وأسهم ذلك إسهاماً كبيراً في الاكتظاظ الشديد في مراكز الاحتجاز. واعتباراً من تموز/يوليه 2022، بلغ معدل شغل مرافق الحبس الخاضعة لمكتب إدارة السجون والجزاءات 397 في المائة، مسجلاً بذلك تراجعاً عن النسب المسجلة في السنوات السابقة⁽⁹³⁾. وفي مؤتمر صحفي مشترك عُقد في 21 تموز/يوليه، تعهد وزير العدل، خيسوس كريسيبين س. ريمولا، ووزير الداخلية والحكم المحلي، بنيامين س. أبالوس جونيور، بالعمل معاً في سبيل معالجة الاكتظاظ، بما في ذلك من خلال الإسراع باتخاذ الإجراءات والرقمنة⁽⁹⁴⁾.

54- وفي أيار/مايو 2021، كرر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي الإعراب عن قلقه إزاء نظم الاحتجاز السابق للمحاكمة التي تنصّ على حبس المشتبه فيهم من تجار المخدرات لفترات طويلة من دون محاكمة. وأشار إلى أنه في عام 2018، كان ما يقرب من 100 000 سجين محتجزين في الفلبين في انتظار محاكمتهم على جرائم تتعلق بالمخدرات لا وتقبل الإفراج بكفالة، وذلك لمدة متوسطة 528 يوماً. وشملت تلك الإحصاءات الأفراد المتهمين بارتكاب جرائم مخدرات بسيطة، مثل حيازة أدوات مرتبطة بتعاطي المخدرات⁽⁹⁵⁾. وأفاد الفريق العامل بأن نسبة النساء المسجونات بسبب جرائم متصلة بالمخدرات في الفلبين (53 في المائة) أعلى بكثير من المتوسط العالمي (35 في المائة)⁽⁹⁶⁾.

55- وفي آذار/مارس 2021، أفادت الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات بأن قائمة التدابير ذات الأولوية التي أرادت الحكومة تشريعها في عام 2021 شملت إعادة العمل بعقوبة الإعدام بالحقنة القاتلة في جرائم متصلة بالمخدرات. وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه 2022، قدمت أربعة مشاريع قوانين إلى مجلس النواب ومجلس الشيوخ في الدورة التاسعة عشرة للجمعية الوطنية تهدف إلى إعادة العمل بعقوبة الإعدام، بما في ذلك في جرائم متصلة بالمخدرات⁽⁹⁷⁾. وتعيد مفوضية حقوق الإنسان تأكيد معارضتها المبدئية لعقوبة الإعدام وكذلك تعارض عقوبة الإعدام في الجرائم غير العنيفة المتصلة بالمخدرات مع القانون الدولي العام. وستكون إعادة تطبيق عقوبة الإعدام في تعارض أيضاً مع التزامات الفلبين بوصفها دولة طرفاً في البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الرامي إلى إلغاء عقوبة الإعدام. ويُحظر على الدول الأطراف في ذلك البروتوكول الملحق بالعهد إعادة العمل بتلك العقوبة.

56- وعمل البرنامج المشترك لحقوق الإنسان مع الحكومة ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين ومنظمات المجتمع المدني على تعزيز النهج القائمة على حقوق الإنسان والمتعلقة بمراقبة المخدرات، لا سيما من خلال دعم النهج المجتمعية الطوعية فيما يتصل بالعلاج من المخدرات وإعادة التأهيل. وفي عام 2021، نظمت اللجنة، بالتعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان وشركاء آخرين، مشاورات وطنية مع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة بشأن المبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وسياسة مكافحة

(92) معلومات قدمتها الحكومة في 3 آب/أغسطس 2022.

(93) في عام 2020، بلغ معدل شغل المرافق 403 في المائة وفي عام 2019 بلغ 438 في المائة (انظر:

<https://chr.gov.ph/statement-of-chr-executive-director-atty-jacqueline-ann-de-guia-on-the-decongestion-efforts-of-the-bureau-of-jail-management-and-penology/>.

(94) انظر: <https://www.facebook.com/pnp.pio/videos/434441455404687>.

(95) الوثيقة A/HRC/47/40، الفقرتان 7 و19.

(96) المرجع نفسه، الفقرتان 57 و59.

(97) على سبيل المثال، مشروع قانون مجلس الشيوخ رقم 198.

المخدرات بهدف استعراض الجهود المبذولة في سبيل إصلاح السياسات المتعلقة بالمخدرات في الفلبين. وفي الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى أيار/مايو 2022، أجرى البرنامج المشترك استعراضاً قائماً على حقوق الإنسان للسياسات المتعلقة بالمخدرات في الفلبين. وعقد البرنامج أيضاً مشاورات بشأن صياغة خريطة طريق لعملية الانتقال إلى المشاركة الطوعية في العلاج من تعاطي المخدرات وإعادة تأهيل متعاطيها على مستوى المجتمع المحلي.

57- وفي نيسان/أبريل 2022، نظم البرنامج المشترك لحقوق الإنسان اجتماعاً رفيع المستوى مع ممثلي الحكومة والأوساط الأكاديمية ومنظمات المجتمع المدني ومسؤولي الصحة، وكان هذا الاجتماع مدعوماً بمشاورات قطاعية. وشملت نتائج تلك الجهود اقتراحات لتحويل إطار السياسة الوطنية المتعلقة بالمخدرات إلى نظام يركز على الصحة العامة وحقوق الإنسان وتُتاح فيه الخدمات المجتمعية الطوعية للمجتمعات المعنية. وخلال صياغة خريطة الطريق، اقترحت الجهات صاحبة المصلحة إنشاء لجنة انتقالية تشرف على الانتقال إلى النهج المجتمعية الطوعية وتنسق هذا الانتقال.

58- وقدم البرنامج المشترك لحقوق الإنسان المساعدة التقنية إلى وزارة الصحة بشأن اعتماد نهج قائمة على حقوق الإنسان في عيادات التعافي، بما في ذلك المساعدة التقنية على صياغة الأمر الإداري المتعلق باعتماد عيادات التعافي. وفي الفترة الممتدة من شباط/فبراير إلى تموز/يوليه 2022، قدم البرنامج المشترك دورات لبناء قدرات العاملين في ميدان الصحة في عيادات التعافي من خلال البرنامج المعنون "نظام دعم التعافي للأشخاص الذين يتعاطون المخدرات أو الذين يعانون من اضطرابات تعاطي المخدرات في السجون والمؤسسات الإصلاحية"، وشارك في هذه الدورات مسؤولون من وزارة الصحة ومجلس مكافحة العقاقير الخطرة ووحدات الحكم المحلي.

59- وبهدف المساعدة على تخفيف اكتظاظ السجون الناتج عن ارتفاع أعداد المحتجزين في جرائم المخدرات، دعم البرنامج المشترك لحقوق الإنسان تحسين حالة مرافق الاحتجاز من خلال التعاون مع وزارة الصحة، ووزارة الداخلية والحكم المحلي، ووزارة العدل، وإدارة الرعاية الاجتماعية والتنمية. وفي شباط/فبراير ونيسان/أبريل 2022، قدم البرنامج المشترك دورات تدريبية في مجال بناء القدرات لفائدة 168 ضابطاً من مكتب إدارة السجون والجزاءات ومكتب الإصلاحات من أجل دعم السجناء بعد إطلاق سراحهم لضمان استمرارية الرعاية و/أو العلاج.

رابعاً - الاستنتاجات والتوصيات

60- ترحب المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالتزام حكومة الفلبين بالبرنامج المشترك لحقوق الإنسان وتعترف بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة حقوق الإنسان في الفلبين ومنظمات المجتمع المدني. ويتطلب التصدي لتحديات حقوق الإنسان في الفلبين اتباع نهج متسق وطويل الأجل يتفاعل مع السياق الإنمائي والإنساني الأوسع. ويشكل الاتفاق على البرنامج المشترك وتنفيذه الأولي خطوتين إيجابيتين نحو زيادة التأثير في قضايا حقوق الإنسان التي طال أمدها. وتسلم المفوضة السامية بأن هذه المهمة معقدة وتتطلب توازناً دقيقاً لتحقيق تقدم ملموس وعاجل بشأن أمور من قبيل المساءلة، وتعترف في الوقت نفسه بالطابع الطويل الأمد والهيكلية للعديد من هذه التحديات الأساسية في مجال حقوق الإنسان.

61- ويوفر البرنامج المشترك لحقوق الإنسان إطاراً للعمل المشترك لمختلف الجهات صاحبة المصلحة من أجل تحقيق تغيير ملموس في أرض الواقع. وفي حين لا يزال التنفيذ في مرحلة مبكرة،

إلا أن التقدم الأولي المحرز أرسى أساساً متيناً للتعاون التقني وبناء القدرات في المستقبل. ومن الأهمية بمكان الحفاظ على هذا الزخم والالتزام.

62- وفي الوقت نفسه، فإن استمرار ورود تقارير عن المضايقات والتهديدات والاعتقالات والاعتداءات والوصم بالأحمر، فضلاً عن استمرار عمليات القتل المتصلة بالمخدرات على أيدي الشرطة في العامين الماضيين، ما زال يثير مخاوف جديّة ويقوّض هذه الأهداف. وتشجع المفوضة السامية لحقوق الإنسان الحكومة على اتخاذ تدابير نحو حماية الحيّز المدني للتمكين من إجراء مناقشات محلية بناءة في سبيل التصدي للتحديات التي تواجه حقوق الإنسان. وثمة ضرورة أيضاً لإحراز مزيد من التقدم بشأن المساءلة، وتعتقد المفوضة السامية أنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يواصل عن كثب رصد التقدم والنتائج التي توصلت إليها المبادرات المحلية والدولية من أجل تقييم النهج الإضافية التي قد تكون مطلوبة.

63- وترحب المفوضة السامية لحقوق الإنسان بالالتزام الإدارة الجديدة بمواصلة التعاون مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال البرنامج المشترك لحقوق الإنسان. وتأمل أن تتبنى الإدارة الجديدة نهجاً تحويلياً يتطلع إلى حلول قائمة على الحقوق فيما يتعلق بالقضايا الحرجة، بما في ذلك المخاوف المتعلقة بإنفاذ قوانين المخدرات ومكافحة الإرهاب، ويعمل على تهدئة الخطاب المثير للانقسام والروايات المدمرة.

64- ولا تزال مفوضية حقوق الإنسان ملتزمة بالعمل مع الحكومة الجديدة ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين ومنظمات المجتمع المدني والشركاء الآخرين للتعبيل بتنفيذ البرنامج المشترك لحقوق الإنسان. وتعتقد المفوضة السامية لحقوق الإنسان أنه ينبغي لمجلس حقوق الإنسان أن يواصل دعم هذا التقدم وتشجيعه وأن يواصل تقييم نتائج هذه الجهود في غضون العامين المقبلين.

65- وتقدم المفوضة السامية لحقوق الإنسان أيضاً التوصيات الواردة أدناه.

66- تدعو المفوضة السامية لحقوق الإنسان حكومة الفلبين إلى اتخاذ تدابير التحقيق والمساءلة المحلية التالية:

(أ) إجراء تحقيقات فورية ونزيهة وشاملة وشفافة في جميع جرائم القتل، وفي الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بهدف مقاضاة مرتكبيها وتوفير سبل الانتصاف للضحايا وأسراهم؛

(ب) التعجيل بعمل فريق الاستعراض المشترك بين الوكالات لإجراء استعراضات لعمليات مكافحة المخدرات التي نتج عنها حالات وفاة، وضمان اتخاذ إجراء فوري بشأن النتائج ذات الصلة، بما في ذلك من خلال إجراءات داخلية وجنائية، وضمان تحديد الاستعراض لأي إخفاقات منهجية وأسباب جذرية؛

(ج) ضمان تزويد الآلية AO35 بالموارد الكافية وبالقدرة على التحقيق للقيام بعملها على نحو مستقل ومحايّد، وذلك بمشاركة هادفة من لجنة حقوق الإنسان في الفلبين وأسرا الضحايا ومنظمات المجتمع المدني؛

(د) تحسين الشفافية من خلال إصدار بيانات متّسقة ومصنفة بشأن جميع الادعاءات المتعلقة بانتهاكات حقوق الإنسان، وتقارير منتظمة من الآلية AO35 وفريق الاستعراض المشترك بين الوكالات بشأن حالة التحقيقات والنتائج التي أسفرت عنها؛

(هـ) ضمان اتباع نهج تركز على الضحايا، بما في ذلك الحصول على الجبر والدعم القانوني والنفسي والحماية الفعالة من الأعمال الانتقامية، وتلبية الاحتياجات المحددة للأطفال المتأثرين بحملة مكافحة المخدرات، بمن فيهم الأطفال المخالفون للقانون.

67- وفي مجال جمع البيانات عن الانتهاكات المزعوم ارتكابها على يد الشرطة، تدعو المفوضة السامية لحقوق الإنسان حكومة الفلبين إلى ما يلي:

(أ) تعزيز التعاون بين الشرطة الوطنية الفلبينية، ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين، وفريق الاستعراض المشترك بين الوكالات التابع لوزارة العدل، ومنظمات المجتمع المدني من أجل تيسير إجراء تحقيقات شاملة وتنقيح الأوامر الإدارية والتنفيذية التي تحول دون الكشف عن معلومات ذات صلة للهيئات المكلفة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان؛

(ب) تنقيح الأطر التشغيلية والمبادئ التوجيهية والإجراءات المتصلة باستخدام القوة في عمليات مكافحة المخدرات، بما في ذلك التخطيط والإشراف والإبلاغ والتدابير الوقائية وتدابير المساءلة والرقابة، بما يتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ج) ضمان إلغاء الحصص المتعلقة بعدد حالات الاعتقال في جرائم متصلة بالمخدرات وعدم استخدامها مؤشراً على نجاح نشاط سلطات إنفاذ القانون.

68- وفيما يتعلق بالحيز المدني والعمل مع المجتمع المدني ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين، تدعو المفوضة السامية حكومة الفلبين إلى ما يلي:

(أ) ضمان استمرار استقلالية لجنة حقوق الإنسان في الفلبين، بما في ذلك من خلال عملية تعيين شفافه وتشاورية للمفوضين الجدد، امتثالاً لمبادئ باريس؛

(ب) منع انتهاكات حقوق الإنسان وتجاوزاتها المرتكبة في المدافعين عن حقوق الإنسان والتصدي لها، ووضع حد للتحريض على العنف وخطاب التهديد ضد المدافعين عن حقوق الإنسان وغيرهم من منتقدي الحكومة، سواء أ على شبكة الإنترنت أم خارجها (مثل الوصم بالأحمر)، وضمان المساءلة عن أي أعمال تخويف أو انتقام؛

(ج) سنّ وتنفيذ النص التشريعي الجديد المقترح بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان؛

(د) إسقاط التهم وغيرها من العقوبات التي تستهدف العمل السلمي والمشروع للمدافعين عن حقوق الإنسان، ومراجعة قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان المحتجزين من أجل الإفراج عنهم.

69- وبخصوص الآلية الوطنية للإبلاغ والمتابعة، تدعو المفوضة السامية لحقوق الإنسان حكومة الفلبين إلى ما يلي:

(أ) توجيه دعوة دائمة إلى جميع المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة؛

(ب) مواصلة المشاركة النشطة في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان ومتابعة توصياتها؛

(ج) التشاور على نطاق واسع مع الكيانات الحكومية ذات الصلة، ولجنة حقوق الإنسان في الفلبين، ومنظمات المجتمع المدني، والأمم المتحدة بغية وضع خطة العمل الوطنية المقبلة بشأن حقوق الإنسان.

70- وبخصوص النهج القائم على حقوق الإنسان لمكافحة الإرهاب، تدعو المفوضة السامية لحقوق الإنسان حكومة الفلبين إلى ما يلي:

(أ) ضمان امتثال تدابير مكافحة الإرهاب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني ووجود ضمانات وآليات مساءلة كافية؛

(ب) تزويد لجنة حقوق الإنسان في الفلبين بالمعلومات وإمكانية الوصول إلى أماكن الاحتجاز من أجل رصد تنفيذ قانون مكافحة الإرهاب على نحو فعال؛

(ج) ضمان ألا تؤدي القيود أو الأعباء الإدارية المفروضة على الوصول إلى الموارد المتعلقة بمكافحة تمويل الإرهاب إلى تقييد الحيز المدني تصرفاً.

71- وبخصوص النهج القائمة على حقوق الإنسان لمراقبة المخدرات، تدعو المفوضة السامية لحقوق الإنسان حكومة الفلبين إلى ما يلي:

(أ) تنقيح التشريعات والسياسات بما يتماشى مع النهج القائم على حقوق الإنسان والمبادئ التوجيهية الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان وسياسة مكافحة المخدرات، وإعادة النظر في العقوبات الإلزامية المفروضة على جرائم المخدرات، والنظر في مسألة إلغاء تجريم حيازة المخدرات للاستخدام الشخصي؛

(ب) تعزيز نهج الوقاية والعلاج وإعادة التأهيل القائمة على الأدلة والمركزة على الصحة وحقوق الإنسان فيما يتعلق بمكافحة المخدرات، وضمان أن يعتبر تعاطي المخدرات والإدمان عليها مسألة صحية وأن يكون العلاج والاختبار طوعيين وقائمين على الموافقة المستنيرة ومتروكين حصراً للمهنيين الصحيين؛

(ج) تعزيز التدابير الرامية إلى الحد من الوصم والقضاء على التمييز والتشهير بالأشخاص الذين يتعاطون المخدرات، والكف عن ممارسة وضع القوائم لمراقبة المخدرات أو غيرها من القوائم التي يدرج فيها الأفراد تصرفاً في ظل غياب الضمانات الفردية والإجراءات القانونية الواجبة؛

(د) اعتماد تدابير للحد من الاحتجاز المفرط السابق للمحاكمة واكتظاظ السجون، وضمان الحصول على العلاج والحد من الضرر أثناء الاحتجاز، وتنفيذ تدابير بديلة للسجن.

72- وفيما يتعلق بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة، تدعو المفوضة السامية حكومة الفلبين إلى ما يلي:

(أ) مواصلة التعاون مع منظومة الأمم المتحدة، بقيادة المنسق المقيم ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وفريق الأمم المتحدة القطري في تنفيذ جميع مجالات البرنامج المشترك لحقوق الإنسان؛

(ب) دعوة المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى تعزيز وجودها، بما في ذلك إنشاء فريق قطري مكرس لمواصلة تعزيز دعم مفوضية حقوق الإنسان لتعميم مراعاة حقوق الإنسان، بما في ذلك من خلال البرنامج المشترك لحقوق الإنسان ورصد تنفيذ البرنامج وأثره على حالة حقوق الإنسان، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري وبقيادة المنسق المقيم.

73- وتدعو المفوضة السامية لحقوق الإنسان المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس حقوق الإنسان، إلى ما يلي:

(أ) توفير التشجيع والدعم لتعزيز وجود المفوضية السامية لحقوق الإنسان وتنفيذها للبرنامج المشترك لحقوق الإنسان تحت الإشراف العام للمنسق المقيم، بما في ذلك من خلال المساهمات المالية؛

- (ب) الاستمرار عن كُتب في رصد التقدم المحرز في مبادرات المساءلة المحلية والدولية ونتائجها للنظر في اتباع نهج أخرى قد تكون ضرورية؛
- (ج) الدعوة إلى دعم الحيز المدني في الفلبين وحماية المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين وغيرهم من ممثلي المجتمع المدني في عملهم؛
- (د) تكليف المفوضية السامية لحقوق الإنسان برصد حالة حقوق الإنسان في الفلبين وتقديم تقارير منتظمة إلى مجلس حقوق الإنسان، بما في ذلك عن التقدم المحرز في مجال التعاون التقني وتنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير.
-